ولا تزال نظارة الحقانية تبذل الجهد ما استطاعت في مراقبة تلك المحاكم
بواسطة مفتشين مخصوصين يفتشونها واحدة بعد أخرى ويقدمون تقريرا
بعد كل تفتيش عما يترآى لهم وعدد هؤلاء المفتشين لا يزيد الآن
عن اثنين وبديهي ان هذا العدد غير كاف للتفتيش على محاكم تبلغ في العدد
الآن ١٠٤

ومن الأمور التي استلفتت انظارنا هذه الأيام ترتيب دفترخانة
محكمة مصر الكبرى ولا بد في معرفة الحالة التي كانت عليها هذه الدفترخانة
من مشاهدتها بالعين اذ العقل وحده يستحيل عليه أن يتصورها فالداخل
فيها يرى أكاما من السجل والأوراق قد اخلقت جدتها الأيام وطمست
سطورها السنون والأعوام مبعثرة بيد الإهمال في كل زاوية من المكان
فلا تكاد تمسها يد الإنسان حتى تتفتت من قدم العهد وشدة البلاء
فاذا تأمل الرائي واحدة منها وجدها حجة تمليك او ايقاف مما يكون
له اهمية كبرى عند ذوي الشأن وزد على ذلك انك لا ترى لتلك الأوراق
فهرستا يمكنه من الاستدلال على شيء منها فكيف بعد ذلك يمكن ان

ان يتصور ان يتمكن طالب من استنساخ صورة من اصل مودع
فيها ولا مشاحة في ان علم ما بهذه الدفترخانة هو عند ذلك
الموظف ان المنوط بها لا قدرة لمخلوق سواه على معرفة شيء
من مكنون اسرارها فهو فريد منزه عن الشريك فيه وبالنظر
لهذه الحالة رأى أولو الأمر ان الوقت قد حان لملافاتها
فانتدبت نظارة الحقانية بعض مستخدميها بعد قبول سماحة قاضي
مصر لترتيب ما بقي من تلك الأوراق مصونا على حالة تمكن من
قراءته وقد حصل ذلك ترتيبا تحقق المفتشان المذكوران من
ضرورته ولزومه واستصوبا ان يعمم في جميع محاكم القطر

وقد وضعت لائحة تقررت فيها شرائط ممارسة المحاماة امام
المحاكم الشرعية شبيهة باللائحة المعمول بها الآن امام المحاكم
الأهلية والسبب في سن هذه اللائحة هو ما استبدت به محكمة
محكمة مصر الكبرى من قصر التصريح في المحاماة عن الخصوم امامها
محاباة على اثنين فقط من المحامين وتشترط هذه اللائحة فيمن
ينصب نفسه للتوكيل عن الخصوم ان يكون حائزا للشهادة من الجامع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)